

Distr.: Limited  
20 October 2010  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية



الدورة الخامسة

فيينا، ١٨-٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

## مشروع التقرير

المقررة: إليزابيث فيرفيل (الولايات المتحدة الأمريكية)

إضافة

رابعاً- استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة

عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها

دال- بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها

والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة

١- نظر المؤتمر، في جلساته الخامسة والسادسة المعقودتين في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ في البند ٢ (د) من جدول الأعمال، المعنون "استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها: بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة". وكان معروضا على المؤتمر للنظر في هذا البند ما يلي:

(أ) تقرير الأمانة عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الرامية إلى تعزيز ودعم تنفيذ بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (CTOC/COP/2010/8)؛



(ب) حالة التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها وما يتصل بذلك من تبليغات وإعلانات وتحفظات، حتى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (CTOC/COP/2010/CRP.4).

٢- وألقى ممثل عن الأمانة كلمة استهلاكية.

٣- وتكلم ممثلو شيلي (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي) والأرجنتين وكرواتيا وزمبابوي والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا والمكسيك.

٤- وتكلم منسق مشروع المعايير الدولية لمراقبة الأسلحة الصغيرة، التابع لآلية تنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة.

٥- وتكلم أيضا المراقب عن المنتدى العالمي بشأن مستقبل أنشطة الرماية الرياضية.

## المداولات

٦- رأى عدة متكلمين أن بروتوكول الأسلحة النارية، بصفته أول صك عالمي ملزم قانونا بشأن هذه المسألة، يوفر إطارا واسعا للتعاون على منع ومكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة. ورحّب بعض المتكلمين بالدول التي صدقت على بروتوكول الأسلحة النارية في الآونة الأخيرة، مما رفع عدد الدول الأطراف فيه إلى ٨٢ دولة، لكنهم أعربوا عن الأسف لأن العدد الإجمالي للتصديقات لا يزال متدنيا بالقياس إلى اتفاقية الجريمة المنظمة وبروتوكول الاتجار بالأشخاص وبروتوكول تهريب المهاجرين، وحثوا الدول التي لم تقم بعد بالتصديق على بروتوكول الأسلحة النارية وتنفيذه على أن تفعل ذلك.

٧- وأعرب عدة مندوبين عن قلقهم إزاء مستويات الأذى والعنف الناشئين عن الاتجار بالأسلحة النارية وما يتصل به من أشكال الإجرام، بما فيها الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والإرهاب. وشددوا على أهمية رصد تدفق الأسلحة النارية، بوسائل منها فرض ضوابط مناسبة على نقلها، وأهمية تدعيم التشريعات الوطنية لمنع الاتجار غير المشروع ومكافحته. وشدد بعض المتكلمين على ضرورة مواصلة جهود التعاون الدولي في هذا الصدد، بما فيها تبادل المعلومات الاستخبارية وإجراء عمليات مشتركة ومتزامنة واعتماد تدابير معززة لمراقبة الحدود. وقدم بعض المتكلمين عرضا لما أحرزته دولهم من تقدّم في

السعي إلى معالجة مسألة الاتجار بالأسلحة النارية، فيما يتعلق بالتشريع ووسم الأسلحة النارية ومراقبة الواردات والصادرات.

٨- وأبدى عدد من المتكلمين تأييدهم لما قام به المكتب على الصعيدين الإقليمي والعالمي من عمل على ترويج ودعم التصديق على بروتوكول الأسلحة النارية وتنفيذه. ورحبوا على وجه الخصوص بإعداد قانون نموذجي بشأن الأسلحة النارية، إذ رأوا أنه أداة قيمة لمساعدة الدول الأعضاء ذات التقاليد القانونية المختلفة على تدعيم تشريعاتها الرامية إلى تنفيذ البروتوكول تنفيذا تاما. كما شجّع المتكلمون الأمانة على مواصلة جهود التنسيق والتعاون مع المنظمات الإقليمية، وذكروا أنه يمكن استخلاص دروس هامة من تنفيذ ما أعدته تلك المنظمات من صكوك مشابهة.

٩- وطلب عدة متكلمين من المؤتمر أن ينشئ فريقا عاملا حكوميا دوليا مفتوح العضوية معنيا بالأسلحة النارية، لكي يتولى ترويج تبادل الخبرات ويساعد الأمانة على تحديد الثغرات والتحديات القائمة في تنفيذ بروتوكول الأسلحة النارية. وطلب عدد من المندوبين إلى الأمانة أن تستحدث أنشطة مساعدة تقنية لتدعيم قدرات الدول لأعضاء فيما يتعلق بالأسلحة النارية.

١٠- وأبرز منسق مشروع المعايير الدولية لمراقبة الأسلحة الصغيرة، التابع لآلية تنسيق الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة، ما لاستحداث تلك المعايير، التي تستهدف تزويد الاختصاصيين الممارسين ومقرري السياسات بإرشادات واضحة وشاملة بشأن الجوانب المتعلقة بمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من أهمية في دعم البروتوكول.